العرب
الخميس 2020/04/02
السنة 42 العدد 11665

عملية إزالة الأخبار الكاذبة ليست سهلة

مكافحة أخبار كورونا الكاذبة لا تنجح مع الدعاية السياسية

لا إجماع على تحديد التضليل السياسي عبر الإنترنت

مكافحة التضليل السياسي عبر وسائل الإعلام والمنصات الاجتماعية أصعب بكثير من مكافحة المعلومات الزائفة حول فايروس كورونا، لذلك لا ينبغي الاعتقاد بأن النجاح الذي حققته شركات التكنولوجيا بالحد من المعلومات الطبية الخاطئة سينسحب على الدعاية السياسية.

واشنطن – حققت منصات التواصل الاجتماعي انتصارا هاما بالحد من نشر المعلومات الخاطئة التي تهدد حياة الناس ويمكن أن تؤدي إلى تفاقم الوباء، لكن هذا لا يعني أنها ستحقق نهجا مماثلا تجاه الخطاب السياسي المضلل، حيث يستوجب قدرا أكبر من الحذر نظرا لأنه أكثر تعقيدا وتشعبا.

وتحدثت سارة كريبس، الأستاذة المتخصصة في الحكومة في جامعة كورنيل، وبريندان نيهان، الأستاذ في كلية دارتموث، في مقال نشراه في مجلة "فورين أفيرز" عن الاختلاف في طبيعة الأخبار الزائفة حول فايروس كورونا، وتلك التي تستهدف المجال السياسي، وطرق التعامل مع كل منهما.

ويقول المقال إن كلا من فيسبوك وتويتر ويوتيوب تحركت بسرعة لإزالة المعلومات الخاطئة عن الفايروسات التاجية التي تشجع الأشخاص على اتخاذ إجراءات قد تعرضهم للخطر.

بدورها تحرص غوغل على إبراز أخبار حول آخر المستجدات من وكالات الصحة الرسمية، مثل منظمة الصحة العالمية، وقد أنشأت فريقا للاستجابة للحوادث يعمل على مدار الساعة ويزيل المعلومات الخاطئة من نتائج البحث ويوتيوب. كما تعاونت واتساب التابعة لفيسبوك مع منظمة الصحة العالمية لتقديم خدمة الرسائل التي تقدم تحديثات في الوقت الفعلي.

وتصدت هذه المنصات لسيل من المعلومات الخاطئة والشائعات والأساطير ونظريات المؤامرة، وقد تظهر تهديدات جديدة، فعلى سبيل المثال تحاول روسيا تكرار سيناريو عام 2016 وتحاول استخدام المعلومات المضللة حول الفايروس التاجي لإثارة الاضطرابات السياسية في أوروبا والولايات المتحدة، وفق الباحثين الأميركيين.

وحظيت وسائل التواصل الاجتماعي وشركات الإنترنت بالتقدير على بذل جهود منسقة، ونجحت حتى الآن في الحد من التضليل. فلم يستطع ادعاء كاذب أو نظرية مؤامرة محددة الانتشار على نطاق واسع بالطريقة التي تمت في الكثير من المرات السابقة خلال الكوارث والمآسي.

وأضاف الباحثان أن الحرب الرقمية ضد المعلومات المضللة تعيد إلى الواجهة الجدل حول مواقع الأخبار المزيفة في أثناء الحملات الرئاسية الأميركية عام 2016، وحاولت شركات التكنولوجيا وصناع السياسة البحث عن طرق للرد على التضليل السياسي، وهي مشكلة تطرح أسئلة حول الدور المناسب للشركات الخاصة في الخطاب السياسي.

لكن النجاح الحالي في تحديد ومنع المعلومات الضارة عن فايروس كورونا المستجد، لا ينبغي أن يغذي آمالا زائفة بتحقيق النجاح ذاته في مجالات أخرى، مثل الأخبار السياسية التي تنتشر فيها الأخبار الزائفة.

وامتدح المؤسس المشارك للمؤشر العالمي للأخبار الكاذبة، داني روجرز، منصات التواصل في تصريحات لـ"واشنطن بوست"، قائلا "استطاعوا فعلها عندما قرروا اتخاذ موقف أو عمل شيء"، وأضاف أن منصات التواصل الاجتماعي "لم تكن لديها السياسة للتحرك (ضد التضليل السياسي) وعندما تتحرك تصبح قوة للخير".

ويركز بعض الصحافيين على أن السياسيين اليوم يستمرون في انتهاز الفرص لنشر المعلومات المضللة، يقول دانييل دايل، الخبير السياسي في قناة "سي.أن.أن"، "إن ترامب يتباهى بالمشاهدة القياسية لمؤتمره الصحافي اليومي، وبالكاد يسمح للصحافيين بالمداخلات، بينما لديه الحرية الكاملة لقول ما يريد"، ويصف دايل أقوال ترامب بأنها "سلسلة من عدم الدقة، والخيانة".

> عملية فحص المحتويات على الشبكات الاجتماعية تحتاج إلى توازن بين حرية التعبير وما هو مضر بالرأي العام

ويتساءل الكاتب بن سميث في صحيفة نيويورك تايمز "هل سيظل تدفق المعلومات المسؤولة متواصلا حتى بعد هذه الأزمة؟ وهل يمكن تطبيق ذلك على الحملة الرئاسية القادمة؟".

وإذا كان رد منصات التواصل على المعلومات المتوفرة عن الفايروس، صارما وفاعلا وضروريا، لكن لا يمكن ولا يجب تطبيق هذا النهج على السياسة، فالأساليب التي تنجح وتترك أثرها ضد المعلومات الصحية الخطيرة ستكون أقل فاعلية عند تطبيقها على الخطاب السياسي في الولايات المتحدة، فمن السهل اكتشاف المعلومات الكاذبة عن فايروس كورونا مقارنة مع الأخبار السياسية الكاذبة.

ويمكن للمنصات تركيز بحثها على المحتويات الكاذبة وكذلك الموضوعات المحددة بدلا من الحاجة إلى تحديد وحذف عمليات التضليل حول أي موضوع مهما كان، فهذه الحدود تساعد على القيام بتعديل فعال من خلال الذكاء الاصطناعي.

وأرسلت شركة فيسبوك في منتصف مارس الآلاف من مراقبي المحتويات إلى بيوتهم، خشية إصابتهم بالعدوى، وظل باستطاعتها الاعتماد على أجهزة التعرف لديها لحذف المعلومات الضارة عن الفايروس، ورغم بعض العثرات من ناحية حجب بعض المواقع الشرعية، إلا أن النظام كان بالمجمل فعالا.

ويشير الكاتبان إلى أن المعايير التي تقوم على الدليل يسهل تطبيقها على الصحة والدواء، فمن المعروف والمتفق عليه أن شرب مواد النظافة خطير ولا يسهم في الشفاء من كوفيد – 19، من هذا المنطلق فإنه يمكن تحديد زعم كاذب كهذا سريعا، وبالتالي حذفه، كما تفعل فيسبوك بالتعاون مع المنظمات الدولية، وفي المقابل فإن معايير الحقيقة والدقة في السياسة موضوعية وعادة ما تثير الجدل.

وفي ظل الظروف العادية فإن محاولة فحص المحتويات على منصات التواصل الاجتماعي وتقييمها تحتاج إلى توازن بين حرية التعبير وما هو مضر بالرأي العام، وعادة ما يختلف الناس حول المحتوى الذي يجب منعه ومن له الحق في اتخاذ قرار هذا المنع، وبالمقارنة فإن الوباء أدى إلى حالة إجماع تدعو إلى منع المحتويات الضارة على الإنترنت، فالمعلومات عن كوفيد – 19 هي مسألة حياة أو موت، ولهذا السبب تتعامل منصات التواصل الاجتماعي مع الموضوع بشكل مختلف.

ونقل بن سميث عن الرئيس التنفيذي لفيسبوك، مارك زوكربيرغ، في ما يخص موضوع الوباء، قوله "من السهل وضع السياسة بما يشابه أبيض أسود وبالتالي اتخاذ موقف متشدد".

وبالمقارنة فإن هذه الظروف لا تطبق على عملية التضليل في السياسة المحلية، التي تكون فيها الحاجة إلى حماية حرية التعبير أمرا ملحا، فالخطاب الزائف في السياسة هو نتيجة للعيش في مجتمع حر، إلا في حالة تحوله إلى تشويه وتشهير يعاقب عليه القانون، بالإضافة إلى أن الكشف عن كذب مزاعم في السياسة يحتاج إلى جهد أكبر بسبب صعوبة الحكم على طبيعة الحقيقة، ولهذا السبب فإن الإجماع على تحديد عمليات التضليل السياسي عبر الإنترنت لا يحظى بموافقة عامة، ولا تحذف شركة فيسبوك المعلومات الكاذبة من منصتها، لكنها تخفف من انتشار المقالات التي يقوم شركاء لها بمهمة فحص ما جاء فيها والتوصل إلى أنها كاذبة ومخادعة.

وفي السياق ذاته، وبناء على المعيار المعمول به في التلفزيون، فإن فيسبوك لا تقوم بحذف الدعايات الكاذبة التي يدعمها المرشحون باستثناء حذف الإحصاءات غير الصحيحة أو كيفية التصويت.

ويختم الباحثان مقالهما بالقول "عندما تخف حدة فايروس كورونا يجب ألا تصبح المعايير التي تبنتها منصات التواصل الاجتماعي الوضع الطبيعي الجديد، فمجال المعلومات الطبية يختلف بشكل كبير عن السياسة التي يجب فيها حماية حرية الرأي عندما لا يعرض حياة الناس للخطر، وأفضل ما تقوم به الديمقراطيات الليبرالية هو تحديد انتشار التضليل السياسي لا اقتلاعه مثل الفايروس.

مجزرة صحف في أستراليا بعد ضربات كورونا

سيدني – أعلنت مجموعة "نيوز كورب" الإعلامية التي يملكها روبرت ميردوخ أنها ستوقف صدور 60 صحيفة محلية أسترالية بنسخة ورقية، مع تلقي القطاع المأزوم أصلا ضربة جديدة بتراجع إيرادات الإعلانات جراء وباء كوفيد – 19.

وقالت المجموعة إن الصحف في ولايات نيو ساوث ويلز وفيكتوريا وكوينز لاند وأستراليا الجنوبية ستتوقف عن الصدور بنسخة مطبوعة وستنتقل إلى الرقمي.

وأفاد مايكل ميلر، الرئيس التنفيذي للمجموعة في أستراليا، "لم نتخذ القرار بخفة. لقد تسببت أزمة فايروس كورونا في ضغوطات اقتصادية غير مسبوقة ونحن نبذل قصارى جهدنا للمحافظة على أكبر عدد ممكن من الوظائف".

وأضاف "أرغمنا على تعليق النسخ المطبوعة بسبب التراجع السريع في إيرادات الإعلانات إثر القيود المفروضة على المزادات العقارية وإغلاق قاعات الاحتفالات والمطاعم بسبب الفايروس".

وانخفضت عائدات الصحف بسبب تراجع عدد القراء وبروز غوغل وفيسبوك كطرفين أساسيين في مجال الإعلانات.

وكانت عدة مجموعات إعلامية أسترالية بدأت الانتقال إلى النسخ الإلكترونية قبل أزمة فايروس كورونا المستجد، حيث أعلنت وكالة الأنباء الرسمية الوحيدة في أستراليا أنها ستغلق بعد 85 عاما على تأسيسها، مما سيهدد وظائف 500 شخص، وتم إبلاغ العاملين بأن وظائفهم ستنتهي في يونيو المقبل.

وتعود ملكية الوكالة إلى مجموعة من المؤسسات الإعلامية، من بينها نيوز كورب والقناة التاسعة، ودأبت منذ تأسيسها على تزويد وسائل الإعلام المختلفة بالأخبار والصور والخدمات التحريرية.

وعبر بروس ديفيدسون، الرئيس التنفيذي للوكالة، عن أسفه لاضطرار الوكالة إلى إغلاق أبوابها باعتبارها كانت جزءا أساسيا من الصحافة الأسترالية منذ عام 1935، وعزا ذلك إلى "التأثير غير المسبوق" للمنصات الرقمية التي توزع المحتوى الإخباري مجانا. وتم إبلاغ الموظفين بأنه سيتم توفير بين 30 و50 وظيفة في شركتي القناة التاسعة ونيوز كورب حيث يعمل في القسم التحريري في الوكالة نحو 180 صحافيا.

> **60**
> صحيفة تابعة لروبرت ميردوخ تحجب نسخها المطبوعة بسبب التراجع السريع في الإيرادات

ويأتي هذا القرار في وقت تواجه فيه المؤسسات الإعلامية حول العالم تحديات كبرى للصمود في وجه اجتياح مواقع التواصل الاجتماعي لعالم الأخبار.

وقال رئيس تحرير صحيفة التلغراف العربية في سيدني، أنطوان القزي، "... إن المواقع الإخبارية الإلكترونية بدأت تعاني من أزمة شبيهة بتلك التي عصفت بالصحافة الورقية منذ 10 سنوات، فالمتابع لم يعد بحاجة إلى قراءة الأخبار من مصادر محددة، وإن كل شخص تقريبا تصله الأخبار على هاتفه، ولم يعد هناك داع لوكالة أنباء لتنقل الخبر، ولكن المشكلة في غياب الرقابة الذاتية لدى الشخص الذي ينقل الخبر".

ويسجل ميل عالمي في الاتجاه نفسه. فقد أعلنت أكبر مجموعة ناشرة للصحف الأميركية "غانيت"، الاثنين، أنها ستعطي إجازات غير محددة لموظفيها وتحسم من أجورهم.

كما أعلنت صحيفة فيت نام نيوز، أكبر صحيفة في فيتنام ناطقة باللغة الإنجليزية، تعليق إصدار نسختها الورقية لأكثر من أسبوعين، بسبب كورونا أيضا، إذ أصيب أحد الصحافيين بفايروس كورونا.

وجاء في بيان الصحيفة "نأسف للإعلان عن تعليق مؤقت للنسخة الورقية من جريدتنا ابتداء من 31 مارس الجاري حتى 15 أبريل المقبل".

وأضاف البيان "القرار أصبح إجباريا بعدما ثبتت إصابة إحدى الصحافيات بفايروس كورونا. سوف يخضع جميع من تعاملوا معها في مكتبنا للعزل الذاتي في مراكز صحية أو في منازلهم".

ويشار إلى أن صحيفة فيت نام نيوز، التي تصدرها وكالة الأنباء الرسمية الفيتنامية، صدرت أول مرة عام 1991.

كورونا يعجل بنهاية الصحف

الصحافيون اليمنيون يطالبون بإطلاق زملائهم بسبب تدهور الأوضاع الصحية

صنعاء – دعت نقابة الصحافيين اليمنيين الحوثيين والحكومة الشرعية للإفراج عن الصحافيين المعتقلين في سجونهما خوفا من فايروس كورونا، خصوصا أن الصحافيين في سجون الحوثي يعانون أوضاعا صحية سيئة منذ سنوات نتيجة إهمال علاجهم وتعرضهم للتعذيب.

وقالت نقابة الصحافيين في بيان لها، إنها "تتابع بقلق بالغ الأوضاع الصحية للصحافيين المعتقلين في سجون جماعة الحوثي بصنعاء وسلطة الحكومة الشرعية في مأرب وتعز، بسبب المخاوف من انتشار فايروس كورونا الذي اجتاح العالم، وتدهور الأوضاع الصحية للمعتقلين في بلادنا".

ويوجد 10 صحافيين مختطفين لدى جماعة الحوثي بصنعاء، بينهم صحافيان قررت النيابة الإفراج عنهما دون أن تنفذ تلك القرارات حتى الآن. بالإضافة إلى 5 صحافيين لدى سلطات الشرعية بمأرب وتعز، وصحافي مختطف لدى تنظيم القاعدة بحضرموت، وجميعهم يعيشون ظروف اعتقال قاسية.

وأشارت النقابة إلى "الظروف القاسية وغير الإنسانية المحيطة بالصحافيين المختطفين الذين يشكون من الأمراض المزمنة، والمعاملة القاسية، وسوء أماكن الاعتقال التي تفتقر إلى النظافة وإلى النظام الغذائي الجيد، ناهيك عن التعذيب الذي تعرض له الصحافيون خلال فترة اعتقالهم".

وتابع البيان "كل ذلك يجعلنا نجدد مطالبتنا لكافة الأطراف بإطلاق سراح الصحافيين، وكل معتقلي حرية الرأي والتعبير، والنشطاء السياسيين والاجتماعيين، وكافة المعتقلين تفاديا لأي أضرار قد تلحق بهم، خصوصا في ظل انهيار الوضع الصحي في اليمن".

وحمّلت نقابة الصحافيين اليمنيين كافة الأطراف مسؤولية عدم إطلاق سراح الصحافيين والناشطين.

ويعيش الصحافيون في اليمن وضعا خطيرا ومعقدا، حيث قتل 34 صحافيا ومصورا وعاملا في مجال الإعلام منذ عام 2014، اثنان منهم في العام 2019، وفق تقرير أصدرته النقابة في يوليو من العام ذاته.

وكانت النقابة اليمنية أدانت، في ديسمبر 2019، قيام جماعة الحوثي ببدء محاكمة عشرة صحافيين مختطفين لديها أمام المحكمة الجزائية المتخصصة (أمن الدولة)، التي تديرها في صنعاء.

كما كشفت المنظمة الوطنية للإعلاميين اليمنيين "صدى"، في تقرير سابق عن "تدهور الوضع الصحي" للصحافيين المعتقلين في سجون "الحوثي" منذ خمس سنوات.

وذكرت أن الأمراض التي يعانون منها تتنوع بين انزلاقات في العمود الفقري، وروماتيزم، وأمراض الكبد والسكري وقرحة المعدة، وسوء التغذية، فضلا عن إصابة أغلبهم بتدهور الرؤية في العينين، والإصابة بحالات نفسية نتيجة طول فترة اعتقالهم.

وشددت المنظمة على ضرورة منع استخدام الحوثيين لهم "كورقة تفاوضية أو محاولة استخدامهم كورقة رابحة للإفراج عن أسرى من قيادات الجماعة في صفقات تبادل مع الجيش"، مؤكدة أنها "قضية إنسانية بحتة".

كارثة إنسانية